الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.16

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
14 February 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سباربر (نائب الرئيس) . . . . . (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-55819 X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرا لغياب السيد مكدونالد (سورينام)، تولى السيد سباربر (ليختنشتاين)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/67/41، A/67/225، A/67/256، A/67/250، و A/67/291) (تابع)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل** (A/67/229) (تابع)

١ - **السيد غلاغوليف** (كازاخستان): قال إن ثمة جهودا دائبة تبذل لجعل الإطار القانوني لحقوق الطفل في كازاخستان متسقا مع المعايير القانونية؛ كما يعزز التعاون بين وكالات الدولة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية عن طريق عدد من المشاريع والأنشطة المشتركة.

٢ - وأضاف أن التعليم يعد مجال تركيز خاص: إذ يزداد الإنفاق سنويا، وتبلغ نسبته حاليا ٣،٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٩٩،٨ في المائة. ويولى اهتمام خاص إلى توفير إمكانية حصول الأطفال الضعفاء على التعليم الجيد، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، الذين تبلغ نسبة الملتحقين بهم حاليا بالبرامج الخاصة ٥١،٥ في المائة - وهو رقم تضاعف منذ عام ٢٠٠٦. وقد منح الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس حواسيب، وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وبرامج حاسوبية، فأتيح لهم بذلك التعليم العالي الجودة عن بعد.

٣ - ومنعاً لإهمال الأطفال وتشردهم وجناح الأحداث، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الإدارات للقاصرين وحقوقهم، وقاعدة بيانات متكاملة موحدة لجميع القاصرين الذين يواجهون أوضاعا صعبة، و ''مراكز للتكيف'' لعزل الأحداث المخالفين للقانون مؤقتا وتأهيلهم. وعلاوة على ذلك، جرت مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، مما أدى إلى تخفيض عدد الأطفال الذين لا يحظون برعاية الأبوين والأطفال اللقطاء واليتامى.

٤ - واختتم كلمته قائلا إن كازاخستان التي تنتظر حاليا استعراض تقريرها الدوري الرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، قد أنشأت داخل وزارة التعليم والعلوم لجنة لحماية حقوق الطفل، تتضمن مجلسا للمنظمات غير الحكومية، من أجل ضمان التعاون بين وكالات الدولة والوكالات غير التابعة لها ورصد الامتثال لقوانين حماية الطفل. ويشمل برنامج ''أطفال كازاخستان'' الذي ينفذ في إطار خطة الحكومة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، فيما يشمل، أشكالا بديلة لرعاية الأيتام وأطفال الأرياف.

٥ - **السيد موتانيان** (ليسوتو): قال إنه على الرغم من الأهمية التي تولى تقليديا إلى حقوق الطفل والتصديق الواسع النطاق على اتفاقية حقوق الطفل التاريخية، فإن المدى المحزن للعنف الذي يحيق بالأطفال يعني أن القضاء عليه أصبح ملحاً أكثر من أي وقت مضى. ونظرا لأن ليسوتو ملتزمة بأداء التزاماتها بموجب الاتفاقية، فإنها جعلت حقوق الطفل محورا لجميع عمليات اتخاذ القرارات وواصلت تعزيز القوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة. وتقوم ليسوتو، بالمشاركة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بصياغة قانون حماية ورعاية الأطفال إضافة إلى قواعد المحكمة من أجل تعزيز نظام قضاء الأحداث. ويجري إعداد الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بهذا القانون. وتعمل الحكومة أيضا مع اليونيسيف على التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي زاد من عدد الأيتام وأثار ظاهرة الأسر المعيشية التي يعيلها

أطفال. وتتضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة للقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل برنامجا لتعبئة المجتمع تلقت عن طريقه ٨١ في المائة من النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية علاجا يحول دون نقل العدوى في عام ٢٠١١، بعد أن كانت النسبة ٧١ في المائة في عام ٢٠١٠، كما تلقى ٦٠ في المائة من الأطفال المصابين بالفيروس العلاج.

٦ - وذكر أنه أُحرز أيضا تقدم بارز نحو تعميم التعليم الابتدائي، وعلى الرغم من أن الحكومة قد تجد صعوبة في تحقيق الزيادة المطلوبة في الاستثمار فإنها ستوجه جهودها إلى التعليم الثانوي وشيكاً. وقد عززت الحكومة التزامها برعاية وحماية الطفل، فأقامت خط اتصال هاتفي مجاني لمساعدة الطفل على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٨ من أجل تقديم المشورة والدعم والحماية ٢٤ ساعة يوميا، كما أنشأت وحدات لحماية الطفل والجنسين في مراكز الشرطة في أرجاء البلد لضمان توفر بيئة للإبلاغ سريّة ومواتية للأطفال. وقال إن ليسوتو يساورها عميق القلق إزاء تصاعد الاتجار بالبشر ولأن الأطفال، لا سيما البنات، هم الأشد تعرضا لذلك. ولذا فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى بذل أقصى الجهود للقضاء على هذه الآفة وجعل العالم أكثر أماناً بالنسبة للأجيال المقبلة.

٧ - **السيد شيبانوفيتش** (الجبل الأسود): قال إن حكومته اعتمدت، وفقا لتوصيات لجنة حقوق الطفل، قانونا بشأن قضاء الأحداث في عام ٢٠١١ وصاغت تشريعا بشأن الرعاية الاجتماعية ورعاية الأطفال. ولا تزال الوساطة بين المجني عليهم والمجرمين تشكل آلية قضائية بديلة ناجحة للأحداث المخالفين للقانون. ويجري إقامة قاعدة بيانات شاملة لحماية الأطفال ووضع خطة عمل وطنية جديدة للأطفال. وإدراكا للحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل تحسين مراعاة حقوق الأطفال وتنفيذ الاتفاقية، تتولى الحكومة إنفاذ التشريعات ذات الصلة وزيادة الموارد المخصصة لحماية الأطفال ورعايتهم الصحية وتعليمهم وتوطيد المؤسسات.

٨ - وعملا على إيجاد بيئة آمنة لكل طفل، اعتُمدت استراتيجية توفير كفالة الطفل وخطة عملها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ لتحسين كفاءة وتمويل النظام الراهن وجعله أقل تقييدا. وسيجري وشيكاً بذل جهود مكثفة للنهوض بكفالة الطفل. وفي حين أن الإطار التشريعي المتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة يتوافق مع المعايير الدولية، فإن من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية، نظرا لأن انعدام المساواة والوصم مستشريان. ولا بدّ من إلغاء استخدام المؤسسات في نظام حماية الطفل وابتداع حلول بديلة لضمان النمو الكامل للأطفال ذوي الإعاقة. ومن شأن الخطوات المتخذة صوب إيجاد التعليم الشامل للجميع والآليات الجديدة، من قبيل إنشاء قواعد بيانات محلية ووطنية والتعاون بين الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، أن تحسن وضع الأطفال.

٩ - وختاما، قال إن الحكومة قد اعتمدت استراتيجية للحماية من العنف العائلي (٢٠١١-٢٠١٥) وأنها شرعت، في عام ٢٠١٢، في اتخاذ إجراءات وطنية في إطار حملة مجلس أوروبا المعنونة ''واحد من كل خمسة أطفال''. وتتطلب الحماية الفعالة تسجيلا أفضل للحالات، وبناء القدرات والمآوي المؤقتة، وتعزيز الدعم النفساني للمجني عليهم، ووضع معايير للخدمة، ومراقبة الجودة، ورصد الاستراتيجية والقوانين ذات الصلة وتنفيذها على نحو فعال. وهناك حاجة أيضا إلى رصد عدد من حالات العنف ونطاقه وتقديم التدريب المناسب للأخصائيين الصحيين والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين بشأن الإجراءات السليمة التي ينبغي اتخاذها في حالات الاشتباه في إساءة المعاملة. وسيزداد تطوير عملية وضع المعايير والإطار المؤسسي لحقوق الإنسان

في البلد عن طريق التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنها ستواصل جهودها من أجل تحسين نظمها وقدراتها.

١٠ - **السيد غيورغيس** (إثيوبيا): قال إن بلده يحترم التزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل وأنه اتخذ تدابير لتنفيذها بصورة كاملة. وقد انضمت إثيوبيا أيضا إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (الاتفاقية رقم ١٨٢). وتبعا لذلك، اعتمدت الحكومة عددا من القوانين المحلية وأعطت توجيهات بإنشاء لجان تنفيذية لحقوق الطفل، ورعاية الطفل على مستوى المجتمعات المحلية ورعاية الأسرة الحاضنة.

١١ - وذكر أن برنامج الإرشاد الصحي يركز على الرعاية العلاجية الوقائية والانتقائية. وقد أفضت تلك التدابير وغيرها إلى نشوء نظم للرعاية الصحية للأمهات والرضع والأطفال ميسورة ويمكن الوصول إليها عبر أنحاء البلد. وأمكن إنقاذ ملايين الأرواح من خلال الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠؛ وانخفض معدل وفيات الرضع بمقدار النصف تقريبا. وقد خصصت موارد ضخمة في الميزانية وموارد أخرى للتعليم الابتدائي العالي الجودة، مع تحقيق نجاح ملحوظ. وبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٥،٩ في المائة.

١٢ - وفي ضوء الأثر الضار لممارسات تقليدية معينة، اتخذت الحكومة إجراءات واستراتيجيات مناسبة للإصلاح القانوني من قبيل حملات إذكاء الوعي، والتعبئة الاجتماعية والمناقشات حول دور الأطفال في تشكيل الأمة. ونظرا لأن عمل الأطفال له جذور متأصلة في مشاكل اقتصادية - اجتماعية أوسع نطاقا، صدقت إثيوبيا أيضا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (الاتفاقية رقم ١٣٨)، وأصدرت إعلان قانون العمل رقم ٢٠٠٣/٣٧٧ لحماية الأطفال العاملين، وأنشأت المحفل المعني بعمل الأطفال. واتساقا مع هدف البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية بشأن عمل الأطفال تقوم بتنفيذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

١٣ - وختاما، قال إن القانون الإثيوبي يحظر تجنيد أي مواطن، ولا سيما الأطفال دون سن ١٨، لأغراض عسكرية. وقد أنشأت الحكومة لجنة توجيهية وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، وضعت خطة عمل بشأن الاعتداء والانتهاك الجنسيين للأطفال، تركز أساسا على الوقاية والتأهيل. ونفذت أيضا آليات واضحة وتدابير تشريعية حصيفة للتصدي للاتجار بالأطفال، وخاصة الفئات المستضعفة مثل الأطفال ذوي الإعاقة، والبنات، والأطفال المشردين داخليا وملتمسي اللجوء. ويجب ألا ينظر إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها بمعزل عن جهود التنمية الوطنية، بل ينبغي أن تكون بين الأولويات المدرجة في خطط التنمية.

١٤ - **السيدة هوسكينغ** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يرحب بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل الذي يكاد يكون عالميا، إلا أن من الأهمية بمكان أن تنفذ الدول الأطراف الاتفاقية عن طريق التشريعات والبرامج الوطنية. وعلى الرغم من التقدم الذي يلاحظ في التقارير، فإن نطاق التحديات التي تجابه المجتمع الدولي يبدو واضحا. وإذا أريد إحراز تقدم ملموس في التصدي لآفة العنف الكريه ضد الأطفال، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ويضاهي الإرادة السياسية بالتمويل الكافي.

١٥ - واستطردت قائلة إن حقوق الطفل في جنوب أفريقيا يحميها قانون كفالة العدالة للطفل وقانون الأطفال، ضمن قوانين أخرى. وقد جعلت الحكومة مسألة العنف ضد

الأطفال مسألة ذات أولوية، وترحب بالأهمية التي يوليها مجلس الأمن لتعزيز حقوقهم وحمايتها في النزاع المسلح. ولقد تم إدراك الحاجة الملحّة إلى إطار تشريعي وقائي متسق مع المعايير الدولية لحماية المجني عليهم وتجريم هذا العنف؛ ويجب لذلك توفير موارد كافية وبناء القدرات. ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تتعاون مع الدول الأعضاء من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات مستدامة ملائمة بغية منع بيع الأطفال واستغلالهم الجنسي.

١٦ - وتمشيا مع الالتزامات الدولية للحكومة ودستورها، فإنها كرست جهودا وموارد ذات شأن لحماية الأطفال ونموهم عن طريق برامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والرعاية الصحية الميسورة والتعليم الجيد. وعملا على معالجة العوائق الصحية للتعلم، نفذت جنوب أفريقيا مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية المدرسية، تشمل التثقيف الصحي في موقع العمل وتقديم الخدمات للمدارس، وإقامة نظام للحماية الاجتماعية يقدم منح إعالة الأطفال للأسر والأطفال. كما تعاونت مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وصدقت على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. ولذا فإنها تشجع الممثلين الخاصين للأمين العام على مواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. والمجتمع الدولي مدين للأجيال القادمة بأن يترك لها إرثاً طيبا.

١٧ - **السيدة ساريل** (تيمور - ليشتي): قالت إن بلدها ملتزم بحماية حقوق الطفل والدفاع عنها، حسبما يتجلى في تصديقه، عقب استعادة استقلاله بوقت قصير، على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. وقد تركزت جهود الحكومة، على النحو المبين في الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ والخطة الخمسية اللتين قدمتا مؤخرا إلى البرلمان، على تعزيز برامج الصحة والتغذية العامة للأطفال والأمهات، وبرامج التحصين، وإمكانية الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية والتثقيف الصحي الوقائي. وما برحت صحة الأمهات والأطفال تحظى بالأولوية وأحرز تقدم كبير في خفض وفيات الأطفال عن طريق سياسة عريضة متعلقة بصحة الطفل توسع نطاق خدمات التحصين تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٩، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل لوضع آليات مواتية للطفل لتعزيز تلك الحقوق. وأقيم أيضا برلمان للشباب، أسفر عن توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل والاستجمام. وتقوم تيمور - ليشتي حاليا بوضع قانون الأطفال ومشروع القانون الخاص بقضاء الأحداث في صيغتهما النهائية استجابة للملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل. واتُخذت تدابير تشريعية أخرى، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الطفل وقانون مكافحة العنف العائلي.

١٨ - وأشارت إلى أن الحكومة، إيمانا منها بالدور الرئيسي الذي يؤديه التعليم في التنمية الوطنية، تضع برامج مخصصة من أجل تعزيز تعميم الاستفادة من التعليم وتعتزم الاستثمار في التعليم والتدريب لتحويل تيمور - ليشتي إلى مجتمع متعلم ومزود بالمعرفة بحلول عام ٢٠٣٠، يسهم أناسه في النماء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، خصصت الحكومة مبلغا إضافيا قدره ١،٧ مليون دولار في الميزانية الأخيرة لإعادة بناء وتجهيز المدارس التي أصابتها الكوارث الطبيعية. ويجري كذلك بذل الجهود لتحسين تدريب المعلمين وتوفير التعليم الإلزامي، في ظل مبدأ الشمولية، في غضون خمسة أعوام. وترحب تيمور - ليشتي بمبادرة الأمين العام المعنونة ''التعليم أولا''، التي تسلم بأن إنشاء نظام تعليمي عالي الجودة ومفيد وشامل يتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب. وتبعا لذلك، فإن تيمور - ليشتي ستنفذ الاستراتيجيات والإجراءات السليمة، حيث أن التعليم يجب أن يدعمه مجتمع آمن صحي ومستقر اقتصاديا. ويُعد ضمان

حقوق الشباب والاستثمار في مستقبلهم ذات أهمية حيوية لنماء تيمور - ليشتي.

١٩ - **السيدة غونارسدوتير** (أيسلندا): قالت إن أيسلندا ترحب بالحكمين التاريخيين الصادرين في الآونة الأخيرة عن المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون، واللذين وجّها رسالة قوية بأن تجنيد الأطفال لن يفلت من العقاب، وأنها استحدثت ممارسات مواتية للأطفال فيما يتعلق بمشاركة الأطفال، سواء كمجني عليهم أو كشهود، في الدعاوى أمام المحاكم الدولية. ومنذ عام ١٩٩٨، قامت الوكالة الحكومية لحماية الطفل في أيسلندا بتشغيل ''دار الأطفال''، وهو نموذج دولي لبيئة العدالة الموالية لاحتياجات الطفل، حيث تعمل الخدمات الوقائية والصحية وإنفاذ القوانين والملاحقة القضائية سويا للتحقيق في حالات الاشتباه في حدوث اعتداء جنسي وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال. ونتيجة لذلك، أضحى نظام قضاء الأحداث أكثر فعالية وزادت إمكانية الاستفادة منه؛ وأيسلندا على استعداد لإطلاع الدول الأعضاء المهتمة على خبرتها.

٢٠ - وأضافت تقول إن أيسلندا ملتزمة التزاما قويا بالحق في التعليم وتولي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في المساواة الاجتماعية، والرفاهية الطويلة الأجل ومشاركة الشباب في المجتمع. وهي ترحب لذلك بمبادرة ''التعليم أولا''، التي ستساعد على زيادة الاهتمام بالتعليم على الصعيد السياسي وتوطيد حركة توفير التعليم للجميع. وحيث أن المسائل الجنسانية والفقر ما فتئت تشكل العقبات الرئيسية التي تعوق التعليم، فمن الأهمية بمكان أن توجه الحكومات جهودها إلى إعمال حق جميع الأطفال في التعليم.

٢١ - وأعلنت أن العنف ضد الأطفال وإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب أمر غير مقبول ويجب أن يعالج في خطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥. وتؤيد أيسلندا بشدة النداءات الموجهة من شتى هيئات الأمم المتحدة للتصدي للعنف ضد الأطفال ومعالجته في إطار نظام العدالة. وعلى الرغم من الجنوح المتزايد إلى خفض سن المسؤولية الجنائية وزيادة العقوبات للأطفال، فليس هناك ما يدل على أن جناح الأحداث يتزايد أو أن المعاملة المتشددة لصغار السن المخالفين للقانون أدت إلى تحسين الأمن العام. والأمر الأكثر أهمية بكثير هو منع حرمان الأطفال من الحرية والحد منه. ويجب دوما حظر العنف كشكل من أشكال العقاب؛ ويجب أن يتبع في إصلاح قضاء الأحداث نهج مراعية للأطفال والاحتياجات الجنسانية مع توفير سبل بديلة للعقاب الجنائي.

٢٢ - وختاما، قالت إنه يجب على المجتمع الدولي، من أجل ضمان مستقبل للأطفال يسوده الرخاء والسلام، أن يعالج بصورة جماعية التحديات التي يواجهونها، مع التسليم بآرائهم القيّمة بشأن نوع المجتمع الذي يصبون إليه وقدراتهم على الإسهام في بنائه.

٢٣ - **السيد الشهواني** (قطر): قال إن دولة قطر قد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وسنّت تشريعات لحماية الأسرة والحفاظ على الأمومة والطفولة. وقد أنشأت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية حقوق الطفل، من بينها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة والمركز الثقافي للطفولة ومركز الشفلّح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتم تعزيز البنية التشريعية والمؤسسية على مستوى التوعية وعلى مستوى بناء القدرات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استضاف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الاجتماع السابع عشر للجنة الطفولة العربية. وأعرب عن بالغ القلق إزاء ما يتعرض له الأطفال يوميا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل من انتهاكات لحقوقهم على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي،

وأكد على أهمية أن تعكس تقارير الأمين العام المآسي التي يعيشها هؤلاء الأطفال.

٢٤ - **السيد كاسيموف** (قيرغيزستان): قال إن حكومته ترحب بمبادرة الأمين العام الجديدة ''التعليم أولا'' وأنها تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في تنفيذها. وقد صدقت قيرغيزستان على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، واتخذت منذ ذلك الحين خطوات لإدراج أحكام هذه الصكوك في تشريعاتها المحلية، مثل قانون الأطفال الذي نقح في الآونة الأخيرة. وهناك استراتيجية للحماية الاجتماعية تعالج تحديدا احتياجات الأسر والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. ويجري اتخاذ تدابير لزيادة عدد من يلتحقون بمستويات التعليم الأعلى من اليتامى والأطفال من الأسر الفقيرة وتوفير الإسكان الاجتماعي لهم. وإضافة إلى ذلك، فقد وقّعت اليونيسيف، التي تعمل في قيرغيزستان منذ بضعة أعوام، اتفاقية للتعاون المشترك مع الحكومة مؤخرا، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

٢٥ - وثمة أهمية حيوية لمراعاة احتياجات الأطفال في التخطيط لمرحلة ما بعد النزاع وفي استراتيجيات منع نشوب النزاعات. ويجب على مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تتعاون من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وأعلن أن حكومته ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الصكوك ذات الصلة، فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن رئيس قيرغيزستان أعلن عام ٢٠١٢ عاما للأسرة والسلام والوفاق والتسامح المتبادل.

٢٦ - **السيدة دانيل** (بوتسوانا): قالت إنه رغم الجهود العالمية الجديرة بالثناء والتقدم المحرز مؤخرا في التصدي للعنف ضد الأطفال، فإن تزايد أوجه التفاوت الاقتصادي - الاجتماعي تؤثر على حقوق الأطفال ورفاههم تأثيرا ضارا. ولذلك فمن الضروري حماية الأطفال المستضعفين في جميع الظروف. وتولي بوتسوانا، بصفتها إحدى الدول الموقّعة على اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، أهمية كبرى لتنفيذ قانون الأطفال لعام ٢٠٠٩. وقد أنشأت الحكومة المجلس الوطني للأطفال والمنتدى الاستشاري الوطني لشؤون الأطفال واللجان القروية لحماية الطفل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، شرعت بوتسوانا، بدعم من اليونيسيف، في تنفيذ خطة العمل الوطنية للأيتام والأطفال ضعاف الحال للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، واستراتيجية للاتصالات بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ ومبادئ توجيهية بشأن المنتدى الاستشاري لشؤون الأطفال وقانون الأطفال ومعايير الرعاية.

٢٧ - وذكرت أنه حدثت تحسينات بارزة في مجال الحصول على التعليم ونوعية التعليم الأساسي، في حين تم توسيع القدرات المؤسسية في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية المتوسطة. وواصل البلد أيضا تنفيذ السياسة المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج لضمان حماية الأطفال. وأدى الاستثمار الكبير في الهياكل الأساسية لإيجاد نظام للرعاية الصحية الأولية واسع النطاق إلى تعزيز النطاق الكامل للخدمات الصحية للأمهات والأطفال، بما في ذلك منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة قد أعيق بسبب استمرار تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووضع البلد، بتركيزه على الهدف الخامس في إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استراتيجية لمعالجة وفيات الأمهات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعمل وزارة الصحة على رأب الفجوات في نوعية الخدمات والاختناقات في تنفيذ الإجراءات المحددة في الاستراتيجيات الوطنية. ونظرا للقيود التي تواجهها بوتسوانا في مجال الموارد البشرية، فمن الحيوي توطيد

الشراكات مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين من المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية إكمال جهود الحكومة.

٢٨ - **السيد العريمي** (عمان): قال إن بلده انضم إلى اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين لها، ويعمل على إعداد قانون الطفل بهدف إدراج أحكام الاتفاقية في القانون الوطني. كما صادقت عمان على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ الخاصتين بعمل الأطفال.

٢٩ - وأشار إلى أن مسؤولية التنسيق بين الوزارات المعنية برعاية الطفل في الحكومة تقع على عاتق لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتعمل الحكومة على إجراء دراسة لحالات الأطفال المعرضين لسوء المعاملة، وقررت سلطنة عمان أن يكون عام ٢٠١٢ عاما للطفل العماني. وقد عالجت عمان أوضاع الأطفال من خلال التقرير الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان مؤخرا. وينال الأطفال في عمان الرعاية الصحية المجانية والتعليم الذي يحتاجونه كي يتمكنوا في المستقبل من أداء دورهم في تنمية المجتمع.

٣٠ - **السيدة موريجو روين** (كوستاريكا): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده لتعزيز حقوق الطفل والتعجيل بخطى التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي يجب أن تراعي مصالح الأطفال ومشاركتهم تمشيا مع الاتفاقية والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة. ولا بدّ من تواجد أموال الأمم المتحدة وبرامجها من أجل التغلب على العوامل التي تعوق التقدم، بما في ذلك الانتكاس الاقتصادي، والكوارث الطبيعية أو العنف والجريمة المنظمة. وتتلقى كوستاريكا المساعدة والدعم التقني لجهود التنمية الوطنية عن طريق اليونيسيف، بوجه خاص.

٣١ - وأضافت أن علاج أوجه اللامساواة التي يواجهها الأطفال يقتضي تسليط ضوء أقوى على حقوق أطفال الشعوب الأصلية وإدراجها في البرامج الوطنية والدولية، وخاصة عن طريق التعليم الذي يساعد الأطفال على النمو في ظل الكرامة. ولذلك تركز وزارة التعليم على التعليم المتعدد الثقافات، ولا سيما في أقاليم الشعوب الأصلية.

٣٢ - واستطردت تقول إن الحكمين اللذين صدرا مؤخرا عن المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون كانا ناجعين في مكافحة الإفلات من العقاب بجعل الجناة مسؤولين عن الفظائع التي يرتكبونها ضد الأطفال في النزاعات المسلحة - الأطفال في المدارس والملاعب، وليس في ميادين القتال. وتؤيد كوستاريكا ولاية كل من الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح والممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، وتدعو إلى تجديدهما مع ما يتطلبه ذلك من تمويل من الميزانية العادية.

٣٣ - وذكرت أن تجربة كوستاريكا تضح أن التعاون المستمر بين أصحاب المصلحة من الدول وغير الدول، شأنه شأن الشراكات الإقليمية والدولية، له أهمية حيوية. وتواصل كوستاريكا جهودها الهامة لمكافحة جميع أشكال استغلال القصّر عن طريق اللجنة الوطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين وخارطة الطريق إلى القضاء على عمل الأطفال في كوستاريكا، وهي مبادرة مشتركة تقودها وزارة العمل وتساندها منظمة العمل الدولية. وستواصل الحكومة إعطاء المجتمع المدني دورا أكبر من خلال آليات من قبيل المجلس الوطني للأطفال والمراهقين.

٣٤ - وأشارت إلى اليوم الدولي للطفلة الذي احتفل به مؤخرا وتكريما لـ ”ملالا يوسفزاي“، فقالت إن من واجبنا

جميعا حشد الجهود لتغيير الأعراف الاجتماعية التي تقيد حقوق البنات وتحد من الفرص المتاحة لهم.

٣٥ - **السيد زولو** (زامبيا): قال إن عدد الأطفال المصنفين على أنهم مستضعفون يقدر بـ ١،٣ مليون في بلده، ومن ثم فإن الحكومة ملتزمة بحماية حقوق الطفل على النحو المكرس في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة، وجعلت من تحويل كل هذه الصكوك إلى قانون محلي مسألة ذات أولوية. وينبغي على الدولة أن توفر للأطفال الضروريات الأساسية وأن تتيح لهم الاشتراك في الشؤون التي تؤثر على حقوقهم واحتياجاتهم. ولهذه الغاية، تقوم الحكومة باستثمار الموارد البشرية والمالية اللازمة، وتنفيذ البرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف ٢ و ٣ و ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدى تنفيذ السياسات المدروسة، بدعم من الشركاء الاستراتيجيين، إلى توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي للجميع وإحراز تقدم صوب توفير الرعاية الصحية للجميع. على أن الحكومة، بالرغم من هذه المكاسب، ما برحت تواجه تحديات اجتماعية وثقافية مثل آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي المناطق الريفية والمتاخمة للمدن، غالبا ما تمثلت التحديات في عمل الأطفال والزواج المبكر القسري الذي لم يؤد فقط إلى إدامة الفقر بإبعاد الفتيات عن التعليم بل وعرّضهن أيضا إلى مخاطر صحية أكبر من مضاعفات الحمل أو الولادة.

٣٦ - وقد ضاعفت الحكومة جهودها لإيجاد بيئة واقية للأطفال عن طريق عدد من السياسات والقوانين الوطنية ذات الصلة. وقامت الدولة، بالإضافة إلى استعراض التشريعات القائمة وإصلاحها، بإنشاء وزارة التنمية المجتمعية وصحة الأم والطفل، وتشكيل وحدات شرطة متخصصة وإقامة محاكم مواتية للطفل. وتتعاون الدولة أيضا بنشاط مع الشركاء على تنفيذ برامج خاصة بالأطفال من قبيل التحويلات النقدية الموجهة للرعاية الاجتماعية وبرامج التغذية المدرسية للمحتاجين إليها، والتعليم الأساسي المجاني، وسياسة إعادة الالتحاق والرعاية الصحية المجانية للفتيات الحوامل.

٣٧ - **السيد نينا** (ألبانيا): قال إن بلده ملتزم التزاما كاملا بتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين لها وإن حكومته وقّعت مؤخرا على البروتوكول الاختياري الثالث. وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة قانونا جديدا لحماية حقوق الطفل؛ وأكملت الوحدات الإقليمية لحقوق الطفل والوحدات البلدية لحماية الأطفال الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذه. وكفلت خطة العمل من أجل الأطفال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ حقوقهم الأساسية وحمايتها. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد البرلمان تشريعا محليا متعلقا بالعنف لتنسيق استجابة المؤسسات لحالات العنف ضد المرأة والطفل المبلّغ عنها وتقديم المساعدة والمآوي للمجني عليهم. وقد تم في الآونة الأخيرة تجريم العنف العائلي بجميع أشكاله ووضع الأطفال المعرضين للخطر في الحجز الوقائي أو إبقائهم في بيئة المنزل. وقد وضعت جميع التدابير المتخذة بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

٣٨ - وفي حين أن الزواج المبكر وغيره من العادات التي تتنافى مع حقوق الإنسان الدولية أضحت محظورة، فإن بعض الحالات لا تزال تقع في مناطق ريفية معينة. وتبعا لذلك، يجري بذل الجهود لإذكاء الوعي والحث على التغيير بين فئات الأقليات. وتقدم وزارة التعليم ومجلس الوزراء أيضا الكتب المدرسية والوجبات مجانا إلى الأطفال المنتمين إلى طائفة الروما وجميع الأطفال الذين يعيشون في ظل الفاقة.

٣٩ - واختتم كلمته قائلا إن الحكومة ملتزمة بتحسين حالة الأطفال ذوي الإعاقة عن طريق اللامركزية وإلغاء إيداعهم لمؤسسات، وإقامة مراكز ممولة من الدولة في سائر أنحاء البلد، وتعميم إلحاق الأطفال بالمدارس العادية. وختاما،

فإن ألبانيا تدعو الدول الأعضاء إلى العمل سويا من أجل إنقاذ أطفال سوريا.

٤٠ - **السيدة شهيد زكي** (ملديف): قالت إن ملديف قد عممت التعليم الابتدائي مجانا وأحرزت تقدما بارزا في توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم الثانوي وما بعده، ولا تزال ملتزمة بتحقيق إنجازات والحفاظ عليها في مجال التعليم، وخاصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وكان قانون المرحلة السابقة للالتحاق بالمدارس الصادر عام ٢٠١٢ جزءا من الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع النظامي على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وجعله متاحا على قدم المساواة. والدولة ملتزمة أيضا بتحسين صحة الأطفال وتأمين سلامتهم عن طريق الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، العالية الجودة، والتي يسهل الحصول عليها. وعلى الرغم من أن الارتفاع المستمر في مستويات سوء التغذية ما فتئ يشكل تحديا، فإن بقاء الطفل قد تحسن مع إعطاء الأولوية القصوى إلى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، التي انخفضت في الأعوام العشرة الماضية.

٤١ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من المبادرات العديدة وتحسن الوعي وتغير المواقف، ظل الأطفال يعانون من العنف ويشهدونه. حقا إن القانون المحلي يحمي الأطفال من الاعتداء البدني والنفساني، غير أن دراسة وطنية أجريت عام ٢٠٠٨ كشفت النقاب عن وقوع العنف في المنازل والمدارس على السواء. ولقد نفذت ملديف كثيرا من توصيات دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال، وأنشأت خطاً هاتفيا لمساعدة الأطفال في عام ٢٠١٠. وقد اضطُلع بكثير من المبادرات التشريعية والتنظيمية لتحسين حماية الأطفال، بما في ذلك التدابير الخاصة لعام ٢٠٠٩ بشأن القانون المعني بمرتكبي الاعتداء الجنسي على الأطفال، التي أفضت إلى زيادة عدد الحالات التي أحيلت إلى القضاء. كذلك فإن مشروع قانون الأدلة المقترح سيكفل تيسير المقاضاة والإدانة؛ وسيؤدي التنقيح الجاري لقانون الأطفال إلى جعل القانون المحلي أكثر اتساقا مع الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية.

٤٢ - وذكرت أن إطلاق النار على ''ملالا يوسفزاي'' كان تذكِرة رهيبة بالحاجة الملحّة للتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه النهوض بحقوق الطفل الأساسية، التي يحرم منها كل يوم. ويمثل تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والاتجار بهم وبيعهم واستغلالهم جنسيا عن طريق الجريمة المنظمة أحد الشواغل الكبرى للمجتمع الدولي. وستواصل ملديف، بقدراتها الوطنية وكعضو في مجلس حقوق الإنسان، جهودها لمكافحة هذه الأعمال. ويعد النهوض بالأطفال وحمايتهم مسؤولية مشتركة تتطلب جهودا متضافرة من الحكومات، ومزيدا من التعاون والاستثمار المتعددي الأطراف.

٤٣ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها يساوره القلق إزاء ممارسة عمليات القتل التي تستهدف أفراداً يُدعى أنهم ضالعون في أنشطة إرهابية وارتفاع عدد وفيات الأطفال والنساء الناجمة عن الغارات الليلية على المنازل التي تجري باستخدام أسلحة الولايات المتحدة. ويمكن لهذه الممارسة أن تنشئ سابقة خطيرة؛ ولذلك فإنها تحث الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح على تناول تلك المسألة في تقريره التالي إلى الجمعية العامة. ولم يعالج التقرير الأخير للممثل الخاص (A/67/256) أثر الاحتلال الأجنبي على الأطفال ومن ثم لم يعالج مبدأ هاما في القانون الإنساني الدولي يتعلق بالنزاع المسلح. وهناك حاجة إلى إيضاح الحالة الإنسانية للأطفال الذين يعيشون في ظل الاحتلال الأجنبي.

٤٤ - وأضافت أن إيران، شأنها شأن الدول الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يساورها بالغ القلق لأن حوالي ٦٩ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية

ليست لديهم فرصة الحصول على التعليم، لا سيما في أفريقيا وآسيا. وإذا لم يتم تسريع وتيرة التقدم صوب إتاحة التعليم للجميع فلن تتحقق أهداف الحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي وسيتسع نطاق أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخل المجتمعات. ولذا فإن إيران ترحب بمبادرة الأمين العام ''التعليم أولا''، وتأمل أن تعطي زخما جديدا للحراك العالمي من أجل توفير التعليم الجيد، المناسب والشامل للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٤٥ - وأعلنت أن جمهورية إيران الإسلامية تلتزم بشدة بحماية حقوق الأطفال وأنها لذلك أنشأت مؤسسة وطنية مكرسة للنهوض بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفضلا عن ذلك، فقد صدق البرلمان على قانون شامل جديد بشأن حماية الأطفال.

٤٦ - **السيدة تيو** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة أصبحت طرفا في اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٥، غير أن مسيرتها نحو إعطاء الأطفال الحياة التي يستحقونها بدأت في سنواتها الأولى كدولة مستقلة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ونص قانون التعليم الإلزامي على أن جميع الأطفال يجب أن يكملوا التعليم الابتدائي وأن يمضي قدما أكثر من ٩٠ في المائة من تلاميذ كل مدرسة ابتدائية إلى المدرسة الثانوية. ولدى سنغافورة مدارس متخصصة للأطفال الموهوبين كما أن خيارات التعليم بعد المرحلة الثانوية عريضة على نحو مماثل. وتجري مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الطفيفة على الالتحاق بمدارس التعليم العام، بينما تقدم مدارس التعليم الخاص الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة الأكثر حدة. وتغطي نظم الإعانة الحكومية رسوم المدارس وغيرها من التكاليف مثل الكتب المدرسية والزي المدرسي ووجبة الإفطار اليومية، مما يكفل عدم حرمان الأطفال من الأسر المنخفضة الدخل من فرصة الحصول على التعليم.

٤٧ - وأسفرت التطورات في مجال الرعاية الصحية عن انخفاض معدلات الوفيات بين الأمهات والرضع، وبلغ معدل العمر المتوقع عند الميلاد ٨٠ و ٨١ سنة. وتتاح لجميع النساء الحوامل فرصة الحصول على رعاية شاملة قبل الولادة، بما في ذلك الفحص للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، ويقوم بتوليد مواليدهن أطباء أو قابلات مدرّبات. ويجري تحصين الأطفال من الأمراض التي يمكن الوقاية منها دون أن يتكبد الوالدان أية تكلفة كما أن الخدمات الشاملة في مجالي الصحة وعلاج الأسنان متوفرة في المدارس.

٤٨ - وختاما، قالت إن عمل الأطفال دون سن ١٢ عاما محظور بموجب قانون العمالة، في حين أن القانون الخاص بالأطفال وصغار السن يحمي الأطفال من الاعتداء والإهمال والاستغلال ويكفل إعادة تأهيل الأطفال الذين يخالفون القانون. ويحمي ميثاق المرأة الفتيات من الاستغلال الجنسي، وتعمل دائرة حماية الأطفال مع الشرطة والمدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية لضمان أن يتلقى الأطفال الذين يعانون من الضيق المساعدة في حينها. وقد أنشئت مراكز خدمة الأسرة في المجتمعات المحلية لتقديم مزيد من الدعم الاجتماعي للأسر والأطفال المحرومين.

٤٩ - **السيد أوبراين** (الهند): قال إن من المسلّم به في الهند، موطن ٤٠٠ مليون من الأطفال والصغار الذين يقلّ سنهم عن ١٨ عاما، أن الاستثمار في مستقبل أصغر المواطنين ليس مجرد ضرورة اقتصادية بل واجب أخلاقي. وقد كرست حقوق الأطفال في كل من الدستور الوطني والسياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال التي اعتمدت سنة ١٩٧٤. على أن الميثاق الوطني للأطفال عام ٢٠٠٤ كفل مزيدا من الحماية للأطفال من الاستغلال الاقتصادي وجميع أشكال الاعتداء، وكذا في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتعمل الحكومة على معالجة احتياجات الأطفال في ظل خطة عملها لعام ٢٠٠٥ وبرنامج الخدمات المتكاملة

لنماء الطفل، الذي يوفر تغذية تكميلية للأطفال في المجتمعات المنخفضة الدخل والمحرومة ورصداً منتظما لحالتهم التغذوية والصحية. ويوفر البرنامج للأطفال أيضا التحصينات، والفحص الصحي المنتظم والتعليم غير النظامي لمن يتراوح عمرهم بين ٣ و ٦ سنوات. وطبقا للدستور، فإن التعليم مجاني وإلزامي للأطفال حتى سن ١٤ عاما، وأنشئت شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين الأطفال الفقراء من الالتحاق بالمدارس الخاصة بدعم مالي من الحكومة.

٥٠ - وعملا على معالجة وفيات الرضع والأطفال تتضمن الطائفة العريضة من برامج الحكومة برنامجا للتحصين العام، وحملة بشأن مرافق الصرف الصحي وبرنامجا للصحة الإنجابية وصحة الطفل. ومنذ عام ٢٠١١، أصبحت الهند خالية من مرض شلل الأطفال بفضل برنامجها للتحصين من شلل الأطفال في جميع أنحاء البلد. وشملت التدابير المتخذة في مجالات أخرى خطة متكاملة لحماية الطفل تغطي الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وغير المنصوص عليها حاليا في قانون قضاء الأحداث (قانون العناية بالأطفال وحمايتهم).

٥١ - وق أنشئت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل في عام ٢٠٠٧ لكفالة إقامة محاكمات سريعة للمجرمين الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال، كما اعتمد قانون لحماية الأطفال من الجرائم الجنسية. ويمثل القضاء على عمل الأطفال مسألة ذات أولوية لدى الحكومة، ويحظر القانون عمل الأطفال دون سن ١٤ عاما حظرا باتاً. وأخيرا، فإن الهند قد عمدت، لحماية البنات بوجه خاص، إلى حظر الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين وزواج الأطفال، واتخذت خطوات لتضييق الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم وأعلنت يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ''اليوم الوطني للطفلة''.

٥٢ - **السيد الكنترا ميهيا** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن حقوق الطفل الأساسية يضمنها القانون المعني بحماية الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، فإن عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة والذين تلقوا تحصينا ضد الأمراض الرئيسية التي يمكن الوقاية منها في إطار برنامج التحصين في البلد قد زاد بدرجة كبيرة، إلا أن الكثير من الأطفال الدومينيكيين ما برحوا يعانون من نقص التغذية وتوقف النمو. ولذلك تعطي الحكومة الأولوية لتعزيز وحماية سلامة جميع أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال والمراهقين المستضعفين أو المهملين أو المعرضين للخطر. وكجزء من إصلاحاتها في مجال التعليم، أقيمت غرف دراسية متنقلة في سائر أنحاء البلد، بينما تضمنت الجهود الرامية إلى القضاء على الاعتداء على الأطفال إقامة خط اتصال هاتفي طلبا للمشورة والإبلاغ عن حالات الاعتداء أو الأطفال المفقودين.

٥٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الجمهورية الدومينيكية مع بلدان أخرى في أمريكا الوسطى على وضع استراتيجيات فعالة لتنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. وقد وقّعت أيضا اتفاقية للتعاون مع اليونيسيف، وتعمل من أجل تنفيذ برنامجها القطري الجديد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ الذي يستهدف التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالتركيز على الأطفال والمراهقين في أفقر المجتمعات وأكثرها تهميشا، وزيادة الاستثمار وسدّ الثغرات. وعلى الصعيد الوطني، فإن ١٣ من الأهداف السبعة والخمسين المحددة في استراتيجية بلده للنماء الوطني تتعلق بحماية حقوق الأطفال. وأخيرا، قال إن مبادرات الحكومة للحد من الفقر تتضمن برنامج التضامن الذي تضطلع به والبرامج الأخرى الرامية إلى إيجاد فرص لتوليد الدخل للأسر والمجتمعات الضعيفة والنهوض بالنماء الشامل للأطفال.

٥٤ - **السيد غاسبار مارتينس** (أنغولا): قال إن القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال يعد مسألة ذات أولوية لحكومته وإنها ترحب لذلك بالتقرير المتعلق بحماية الأطفال من الممارسات الضارة في النظم القانونية المتعددة مع تركيز خاص على أفريقيا، الذي أصدرته في عام ٢٠١٢ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومنظمة ''بلان انترناشيونال''. وعلى الرغم من ندرة الممارسات الضارة في أنغولا، كانت هناك بعض الحالات التي اتهم فيها الأطفال بممارسة السحر ثم أسيئت معاملتهم أو تم التخلي عنهم. ولهذا فإن الحكومة تعمل مع المجتمع المدني للقضاء على هذه الممارسات وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٥٥ - وقد أدى إنشاء المجلس الوطني للأطفال إلى توطيد نظام الرصد والإحصاءات في البلد، كما أن الحكومة تعمل على حماية حقوق الطفل كجزء من خطة وطنية تتضمن ١١ التزاماً للأطفال. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت الحكومة نظاما وطنيا للمؤشرات من أجل قياس التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الالتزامات وتعزيز قدرات البلد في مجال جمع البيانات وتحليلها. ويقوم المجلس الوطني للأطفال برصد وتقييم تنفيذ الالتزامات مرة كل ثلاثة أشهر.

٥٦ - وذكر أن التطورات الأخرى تتضمن اعتماد قانون عام بشأن حماية الأطفال وإنمائهم بصورة شاملة وإقامة خط اتصال هاتفي للأطفال لتزويدهم بالمساعدة الاجتماعية والقانونية والنفسية المتخصصة. وأنشئ صندوق وطني للأطفال لتمويل الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال. ووضع قانون السلوك السياحي لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في ذلك المجال، وساعد توطيد الضوابط في المطارات وعلى الحدود على منع الاتجار بالأطفال. وتتعاون الحكومة أيضا مع اليونيسيف من أجل تنفيذ برنامج إنمائي وطني يستهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الأنغوليين. وكان بين أوجه التقدم المحددة التي أحرزت بناء المدارس في إطار مبادرة ''المدارس من أجل أفريقيا'' والقضاء على شلل الأطفال في الآونة الأخيرة.

٥٧ - **السيد كامونكون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حقوق الأطفال لا يمكن أن تتحقق دون القضاء على الفقر المدقع؛ ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دوليا.

٥٨ - وأضاف أن مبادرات بلده لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم تتضمن خطة عمل وطنية للأطفال، وبرنامجا وطنيا معداً لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا، واستراتيجية وطنية للتغذية. وإضافة إلى ذلك، عدّلت الحكومة عدة قوانين تتناول حقوق الأطفال، مثل القانون المتعلق بالتعليم، وقانون العمل والقانون المعني بحماية حقوق الأطفال ومصالحهم. وأصدرت اللجنة الوطنية للأمهات والأطفال توجيهات وتوصيات بشأن السياسة العامة إلى الحكومة، وعممت مراعاة مسائل النساء والأطفال في خطة التنمية على جميع المستويات عن طريق شبكاتها في سائر أنحاء البلد.

٥٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن بلده يساهم بنشاط في تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التزاماتها إزاء الأطفال وخطة العمل من أجل الأطفال التي وضعتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تعزيز بقاء الأطفال وحمايتهم وإنمائهم داخل منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٠ - **السيد رحميانتو** (إندونيسيا): قال إن بلده لا يزال يعمل على المستوى الإقليمي مع البلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة والطفل من خلال لجنة تعزيز

وحماية حقوق المرأة والطفل، التابعة للرابطة، والإطار الاستراتيجي وخطة العمل من أجل الرعاية الاجتماعية والأسرة والطفل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التابعين للجنة. وعلى الصعيد الوطني، تركز إندونيسيا على تعزيز تهيئة بيئة اجتماعية مراعية لاحتياجات الأطفال وآمنة، ووطدت إطارها القانوني باعتماد قانون في عام ٢٠١٢ معني بنظام القضاء الجنائي للأطفال. وصدقت إندونيسيا أيضا على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل.

٦١ - وفيما يتعلق بعملية الرصد، قال إن إندونيسيا وضعت قاعدة بيانات لإتاحة تسجيل وإبلاغ حالات العنف ضد الأطفال والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال. وفضلا عن ذلك، أنشئت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل في عام ٢٠٠٩ لوضع سياسات حماية الطفل وتقييمها وتنسيق الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لحماية الطفل. وتضطلع الحكومة أيضا بتنفيذ برنامج للرعاية الاجتماعية للأطفال في ٣٣ مقاطعة والعمل مع جميع أصحاب المصلحة على نشر المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وتوفير التدريب ذي الصلة. وتقوم اللجنة الإندونيسية لحماية الطفل بنشر أحكام التشريعات الوطنية المعنية بحماية الطفل، وجمع البيانات، ومعالجة الشكاوى، ورصد وتقييم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة خطة عمل بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال، وأنشأت برامج للتواصل ومؤسسات للرعاية الاجتماعية من أجل مساعدة أطفال الشوارع. وأقامت إندونيسيا، بغية القضاء على زواج الأطفال؛ مراكز في المدارس ومؤسسات دينية لتقديم المعلومات والمشورة بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين ومددت فترة التعليم الإلزامي من ٩ أعوام إلى ١٢ عاما ابتداء من عام ٢٠١٣. وأنشأت أيضا برنامجا لمنع الأطفال من الانقطاع عن الدراسة، تضمّن إعطاء منح دراسية للأطفال الفقراء.

٦٣ - **السيدة بروبل - ملكيور** (موناكو): قالت إن بلدها ملتزم بحماية صحة الطفل والمرأة، وخاصة الفئات الأشد حرمانا والذين يعيشون في المناطق الريفية. وقد أيد لذلك المبادرة المعنونة ''كل امرأة، كل طفل'' وانضم إلى الحركة العالمية التي أطلقتها اليونيسيف تحت شعار ''الالتزام ببقاء الطفل: تجديد الوعد''، التي تهدف إلى تكثيف العمل على خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن تجنبها. وتعمل الحكومة مع السلطات المحلية والمؤسسات الأخرى على مكافحة الجوع وسوء التغذية وضمان تحصين النساء والأطفال في موناكو والبلدان الشريكة لها ومعالجتهم من الأمراض.

٦٤ - وذكرت أن الحكومة تركز أيضا على إنهاء الاتجار بالبشر، ولا سيما الاتجار بالأطفال، وأنها جددت اتفاقها للتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد وقّعت الحكومة أيضا اتفاقا للتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الاتجار بالبشر في بلد مجاور، وتعزيز الاندماج الاجتماعي لـ ٥٠٠ طفل لا يتمتعون بحماية الوالدين. وتشارك الحكومة، من أجل مكافحة العنف ضد الأطفال، في برنامج لمجلس أوروبا يهدف إلى بناء أوروبا للأطفال وبهم. وأخيرا، قالت إن التعليم عامل حاسم في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها وأنه ينبغي على الدول الأعضاء كفالة الاحترام الكامل لتلك الحقوق، فضلا عن الحقوق الخاصة للبنات.

٦٥ - **السيدة سابخا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن بلدها يلتزم التزاما كاملا بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال ويضطلع حاليا بتكييف تشريعاته لضمان إمكان ممارسة تلك الحقوق والحريات.

والتعليم ضروري لنماء الطفل، وبوليفيا ملزمة قانونا بتنمية إمكانات الأطفال ذوي الإعاقة، دون تمييز من أي نوع.

٦٦ - وأضافت أن اتفاقية حقوق الطفل قد أدرجت في الدستور ويتضمنها قانون الأطفال الذي ينظم سبل وقاية الأطفال وحمايتهم وتوفير رعاية شاملة لهم. وتهدف خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠٠٦ إلى خفض وفيات الأمهات والأطفال، في الوقت الذي نجح فيه برنامج القضاء الكامل على سوء التغذية في خفض معدل سوء التغذية المزمن وفقر الدم بين الأطفال.

٦٧ - وأشارت إلى أن دستور بوليفيا يحظر بوضوح عمل الأطفال وأن برنامجا للمنح قد أنشئ لتشجيع الأطفال على البقاء في المدرسة. وفضلا عن ذلك، فقد أكمل مؤخرا بنجاح برنامج لمحو الأمية. واعتمدت الحكومة أيضا قانونا يعلن عام ٢٠١٢ عام مكافحة العنف ضد الأطفال كجزء من جهودها الرامية إلى استئصال تلك الآفة.

٦٨ - واختتمت كلمتها قائلة إن احترام حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين يمثل ضمانا للحقوق والنماء والسلام للسكان أجمعين. وبوليفيا ملتزمة بالامتثال لاتفاقية حقوق الطفل باتخاذ تدابير تتضمن منظورا مشتركا بين الأجيال ويضمن الرفاه لا للأطفال والمراهقين فحسب بل وللأسرة والمجتمع أيضا.

٦٩ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن بلده حقق تقدما كبيرا في مجال حماية حقوق الطفل وعزز أطر مؤسساته وتشريعاته. ويكفل قانون رعاية الأطفال وحمايتهم لسنة ٢٠٠٤ حماية الأطفال من الاعتداء والإهمال والاستغلال وسوء المعاملة ويتضمن أحكاما تستهدف معالجة احتياجاتهم التعليمية والبدنية والعاطفية. ويحدد القانون أيضا مسؤوليات الدولة والوالدين المتعلقة برفاه الأطفال والجزاءات المفروضة في حال عدم الامتثال. وعلى الصعيد المؤسسي، تقع على وكالة تنمية الأطفال المسؤولية الكلية عن الأطفال الذين تُساء معاملتهم ويُهملون ويتخلى عنهم ذووهم، فضلا عن الأطفال الذين يعانون من مشاكل سلوكية، بينما يتولى مكتب تسجيل الأطفال تلقي وتسجيل التقارير المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال. ويوفر مكتب المدعي العام لشؤون الأطفال التمثيل القانوني للأطفال الذين تنتهك حقوقهم وزارات الحكومة أو إداراتها أو وكالاتها.

٧٠ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال جامايكا تواجه تحديات مالية وغيرها من التحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل، كما أن العنف سواء المرتكب ضد الأطفال أو الذي يرتكبه الأطفال، يشكل مصدرا من مصادر القلق بوجه خاص. ووضعت الحكومة، للتصدي لتلك المشكلة، خطة عمل لاتخاذ إجراءات متكاملة إزاء الأطفال والعنف للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، صممت لتهيئة ظروف تحمي الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والاستغلال بتوفير إعادة التأهيل والإدماج القائمين على أساس الأسرة للأطفال الجانحين، وتوفير الرعاية المنزلية للأطفال المحرومين من رعاية الأسرة. وتعمل الحكومة أيضا على توطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص والبرامج المجتمعية وتحسين مهارات الوالدية كجزء من النهج الشامل الكلي الذي تتبعه للتصدي للعنف في المجتمع.

٧١ - **السيد غريما** (مالطة): قال إن تشريعات بلده تقوم على أساس المبادئ المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن التدابير التي تتخذها لحماية الأطفال قد تدعمت بتصديقها على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي ومن الاعتداء الجنسي، وعلى البروتوكولين الاختياريين الثاني والثالث لاتفاقية حقوق الطفل. وانضمت مالطة أيضا إلى الاتفاقية المتعلقة بالولاية القانونية والقانون المنطبق والاعتراف والإنفاذ والتعاون في مجال المسؤولية

الأبوية وتدابير حماية الأطفال، وذلك بموجب قانون حماية الأطفال (اتفاقية لاهاي) لعام ٢٠١٠.

٧٢ - وأضاف أن مكتب مفوض شؤون الأطفال قد أقيم في عام ٢٠٠٣ لضمان سنّ التشريعات المتعلقة بحقوق الأطفال والنهوض بمصالح الأطفال عن طريق وسائط الإعلام وعقد اجتماعات مع الوالدين والأطفال. ووضعت مالطة أيضا مشروع سياسة وطنية للأطفال تتضمن توصيات عن كيفية الارتقاء والنهوض بحقوق الطفل مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية. وتهدف هذه السياسة إلى إسماع صوت الأطفال وتشجيع اكتسابهم صفة المواطنين الإيجابيين من أجل سد الثغرات بين السياسة والممارسة الفعلية. وكان بين التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة سنّ قانون حماية (تسجيل) القصّر عام ٢٠١٠، الذي استحدث سجلا لمخالفي القانون يتضمن أسماء كل مَن أدينوا بارتكاب جرائم ضد القصّر.

٧٣ - **السيدة ألفين** (جزر القمر): قالت إن حالة الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مبعث للقلق الشديد وإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للانعتاق من ربقة الفقر المدقع المتوارث بين الأجيال والعوامل الكامنة وراءها بما فيها تشكيل الأسرة، وتوزيع موارد الأسرة ووضع المرأة. وذكرت أن بلدها لا يكف عن السعي إلى تنفيذ أحكام كل من اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه باتباع نهج متكامل لا يستهدف الأطفال فحسب، بل وأسرهم ومجتمعاتهم ومقدمي الرعاية لهم أيضا. وتتعاون الحكومة مع اليونيسيف وشركائها الإنمائيين من أجل خفض وفيات الأمهات والأطفال وسوء التغذية المزمن والوفيات الناجمة عن الأمراض السارية. وأنشئ برنامج وطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأقيم خط هاتفي للاتصال مجانا لتقديم المعلومات عن المرض، كما تقدم مجانا العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة.

٧٤ - وأعلنت أن التعليم الابتدائي يقدم مجانا وأن الحكومة تركز على ضمان تمكُّن الأطفال المستضعفين من التمتع بذلك الحق عن طريق استراتيجيتها الوطنية لحماية الأطفال المستضعفين، التي أسفرت عن إنشاء ثلاثة مراكز دعم للأطفال الذين أسيئت معاملتهم وإقامة قضاة للأطفال ومحاكم للقاصرين. وقد صُممت الاستراتيجية للتصدي لمختلف أسباب الضعف وتوجيه المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع خطط العمل المناسبة. ونظرا إلى المعوقات المالية الضخمة التي يواجهها البلد، فقد طلبت جزر القمر إلى شركائها في التنمية أن يقدموا دعما إضافيا لما تبذله من جهود للنهوض برفاه الأطفال ونمائهم الكامل.

٧٥ - **السيد مومن** (بنغلاديش): قال إن التزام حكومته بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها يتبدى في تصديقها على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وكذلك الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وإضافة إلى ذلك، فإن الدستور يضمن حقوق الطفل، واعتمدت الحكومة سياسات وقوانين شتى، من بينها سياسة وطنية عام ٢٠١١ بشأن الأطفال وخطة عمل للأطفال، إلى جانب قانون بشأن العنف ضد المرأة والطفل. ويجري تنفيذ مشروع مدته خمس سنوات يتعلق بتمكين الأطفال وحمايتهم من أجل إرساء ثقافة قوامها احترام حقوق الطفل.

٧٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، أقرت الهند اتفاقية رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا واتفاقية رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالمرأة والطفل لأغراض البغاء.

٧٧ - واستطرد يقول إن سياسة وطنية شاملة بشأن التعليم اعتمدت في عام ٢٠١٠ تكفل التعليم للجميع مع توفير

التعليم المجاني للفتيات في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وتساعد برامج توفير الكتب المدرسية وتغذية الأطفال مجانا على خفض معدلات التوقف عن الدراسة، كما أنشئ صندوق استئماني لضمان حصول الأطفال الموهوبين من الأسر الفقيرة على التعليم. وتعمل الحكومة على تحسين تغذية المراهقات وتشجيع تأخير الزواج، وتركز على الرعاية الضرورية أثناء الألف يوم الأولى في الحياة. ومددت الحكومة إجازة الأمومة من أربعة أشهر إلى ستة أشهر، وأقامت نظاما لقسائم صرف صحية للأمهات وبدلات للأمهات لمساعدة الأسر الفقيرة. وقد ساعد برنامج للتحصين الشامل على خفض معدل وفيات الأطفال في البلد.

٧٨ - وختاما، قال إن الحكومة تعمل مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ برامج خاصة تستهدف الأطفال المحرومين وأطفال الشوارع والأطفال ذوي الإعاقة. وأقيمت مستشفيات ومدارس طبية متخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتؤدي القيم العائلية دورا حيويا في حماية الأطفال، ومن ثم ينبغي على الدول الأعضاء الحفاظ على تلك القيم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.